مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العدالة الانتقالية وبناء السلام والتحول الديمقراطي
اسم الكاتب: أ.م.د. رغد نصيف جاسم، محمد عبد اللطيف ابراهيم التميمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7374
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العدالة الانتقالية وبناء السلام والتحول الديمقراطي

Transitional justice, peace building and democratization

أ.م.د: رغد نصيف جاسم
جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية

الاسم: محمد عبد اللطيف ابراهيم التميمي
جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية

مُلخص البحث

أن العدالة الانتقالية وبناء السلام والتحول الديمقراطي هي مفاهيم أساسية ترتبط بتحقيق المصالحة والعدالة في مجتمعات تعاني من تاريخ دموي أو صراعات داخلية. يهدف هذا النوع من العدالة إلى تنظيم تعامل المجتمع مع انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب وتحقيق التسوية والشفافية في فترة ما بعد النزاع. ويتطلب الانتقال الديمقراطي تغييراً هيكلياً في الأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية للبلدان التي تعاني من التوتر والصراعات. وفي هذا السياق، تعد المحاكمات العادلة للمجرمين والقادة السياسيين الفاسدين خطوة أساسية في بناء الثقة بين المواطنين والسلطات الجديدة.

كما تسعى العدالة الانتقالية لتقديم التعويض للضحايا وعائلاتهم، وتكريس حقيقة ما حدث من انتهاكات لحقوق الإنسان. يمكن أن تتضمن هذه الجهود تأسيس هيئات تحقيقية أو تقديم اعتراف علني بالجرائم المرتكبة وإجراءات للمصالحة الوطنية. وتؤدي المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية دوراً هاماً في دعم عملية الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية. وينبغي أن تكون هذه العمليات شاملة ومتكاملة لتحقيق التحول الديمقراطي الناجح والمستدام. ويتطلب بناء السلام والتحول الديمقراطي تعاوناً دولياً قوياً والالتزام بقيم حقوق الإنسان والعدالة.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، بناء السلام، العدالة الانتقالية، المجتمعات.

Abstract

Transitional justice, peacebuilding, and democratization are basic concepts related to achieving reconciliation and justice in societies suffering from bloody histories or internal conflicts. This type of justice aims to regulate society's dealings with human rights violations and war crimes, and to achieve settlement and transparency in the post-conflict period. Democratic transition requires structural change in the political, legal and economic systems of countries that suffer from tension and conflicts. In this context, fair trials for criminals and corrupt political leaders is an essential step in building trust between citizens and the new authorities.

Transitional justice also seeks to provide compensation to the victims and their families, and to establish the truth about the human rights violations that occurred. These efforts could include the establishment of investigative bodies, public acknowledgment of crimes committed, and measures for national reconciliation. Local communities and international organizations play an important role in supporting the democratic transition and transitional justice process. These processes should be comprehensive and integrated to achieve a successful and

sustainable democratic transition. Peacebuilding and democratization require strong international cooperation and commitment to the values of human rights and justice.

Keywords: democratization, peacebuilding, transitional justice, societies.

المقدمة:

يعد موضوع العدالة الانتقالية وبناء السلام والتحول الديمقراطي أحد أهم القضايا التي تشغل العالم في العصر الحديث. يتعلق هذا الموضوع بمعالجة الظروف الصعبة التي تمر بها المجتمعات بعد النزاعات المسلحة والحروب الداخلية والاضطرابات السياسية. يتطلب هذا التحدي مجهودات هائلة لتحقيق السلام والمصالحة، وبناء نظم ديمقراطية تسمح بالعيش المشترك والازدهار للجميع. وتفرض الأحداث التاريخية التي شهدتها بعض المجتمعات والدول على مدى العقود الماضية، بما في ذلك جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، الحاجة إلى التعامل مع الماضي والسعي لتحقيق العدالة. تتمثل العدالة الانتقالية في محاولة مواجهة هذا الماضي المؤلم وتقديم الحساب للمسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. ويعد بناء السلام والتحول الديمقراطي تحديًا أكبر، إذ يتعين إعادة هيكلة المؤسسات والنظم السياسية والاقتصادية للبلدان المتضررة. يجب تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح لبناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث من خلال "يمكن تحقيق التوازن بين العدالة الانتقالية وبناء السلام في المجتمعات المتضررة من النزاعات الداخلية" وتنبثق من خلالها جملة من الأسئلة:

1- ماهيّة العدالة الانتقالية؟

2- ماهيّة بناء السلام؟

3- ما التحول الديمقراطي وبناء السلام؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها "إذا تم تحقيق التوازن المناسب بين العدالة الانتقالية وبناء السلام، فسيساهم ذلك في تعزيز المصالحة وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المتضررة من النزاعات الداخلية."

المطلب الأول: ماهيّة العدالة الانتقالية

يعد الخبير هاينر Hayner في لجان الحقيقة الرائد في تطوير مفاهيم العدالة الانتقالية، حيث يحدد أصول الفكرة في كتاب صدر عام1986 بعنوان الانتقال من الحكم الاستبدادي، الذي قد بينة فكرية للباحثين حول دراسة إمكانية بناء المؤسسات الديمقراطية من خلال القانون ،وتحديدا استخدام المحاكم لمعاقبة المتورطين في أعمال العنف، مع الاهتمام بالكيفية التي قررت بها القيادة الجديدة في تشيكوسلوفاكيا وبولندا بعد سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية، فبدلاً من محاكمة الأفراد كان طرد قادة الحزب السابقين من الحكومة الجديدة طريقة سياسية لضمان المساءلة عن الماضي، كما حصل في أمريكا الجنوبية حيث قتلت الأنظمة العسكرية الاستبدادية آلاف المعارضين السياسيين، وكانت الأنظمة الجديدة المنتخبة ديمقراطياً في تشيلي والأرجنتين حذرة في محاكمة القادة العسكريين خوفاً من أن يتسببوا في مزيد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، بينما عقدت الأرجنتين بضع محاكمات ركزت فيها على توثيق الانتهاكات وتقديم تعويضات للضحايا.

لقد شكلت العدالة الانتقالية جدلاً أكاديمياً، ونظرياً حول تفسير ماهيتها كمفهوم، وممارسة، لذلك لا يوجد اتفاق عام على مفهوم العدالة الانتقالية نظراً لتباين ما يتضمنه من اختلاف في الخصائص والآليات، والإستراتيجيات، لذلك نورد فيما يلي مجموعة من التعاريف:[1]

برزت الارهاصات الأولى في موضوع المطالبة بالعدالة الانتقالية في نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي، في إطار التفاعل الإيجابي مع التحولات السياسية الجارية في كل من أميركا الجنوبية وأوروبا الشرقية، خصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.[2]

يبدأ مفهوم العدالة الانتقالية في التبلور داخل سياقات الصراع في مجتمع محدد نتيجة تشكّل هيئات ولجان وجمعيات تتجه في أغلبها إلى إصابة ثلاثة أهداف: معرفة حقيقة الحوادث والواقعات التي تستدعي العدالة الانتقالية، وأهمها إجراء تحقيقات جادة في موضوع الانتهاكات المرتكبة، والكشف عن حقيقة الجرائم وأبعادها، ثم جبر الضرر واتخاذ الإجراءات التي تضمن سيادة القانون وعدم تكرار ما حدث. وأخيراً القيام بالإصلاحات السياسية المؤسسية للحدَّ من النزاعات التسلطية في الدولة.[3] عليه، يمكن تعريف العدالة الانتقالية بأنها: " مجموعة من الممارسات والآليات والاهتمامات التي

(1) سامية بن يحيى، المضامين المؤسسة للعدالة الانتقالية في افريقيا بين المفهوم والممارسة، في مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية: دراسة في تجارب لجان الحقيقة - مكتسبات وتحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا، 2018، ص 44-45.

(2) كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص26.

(3) بدر حسن شافعي، العدالة الانتقالية في أفريقيا: التجارب والدروس، (دراسات سياسية)، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2 كانون الثاني/ يناير 2020، ص3.

تنشأ عقب فترة من النزاع أو الصراع الأهلي أو القمع، والتي تهدف بشكل مباشر إلى مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعالجتها. "[1]

تُشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات[2].

العدالة الانتقالية هي الطريقة التي تتعامل بها المجتمعات التي تعرضت للنزاع المسلح أو قمع الدولة، إنه ينطوي على التعامل مع تجربة ماض مضطرب ناجم عن انتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان، وعادة ما يتضمن مثل هذا الماضي المضطرب على جرائم ضد حقوق الإنسان ومعاناة جماعية، لذلك تنظر دراسات العدالة الانتقالية في كيفية تحقيق العدالة في مثل هذه الحالات؛ وكيف تتعامل هذه المجتمعات مع ماضيها بطريقة تضمن الحاضر والاستمرارية.[3]

العدالة الانتقالية متجذرة في المساءلة وجبر ضرر الضحايا وتعترف بكرامتهم كمواطنين وكبشر. تجاهل الانتهاكات الواسعة قد يكون مَهْرَبا سهلا ولكنه يدمر القيم التي يُبنى عليها أي مجتمع لائق. تسألُ العدالة الانتقالية أصعب الأسئلة التي يُمكن تصورها حول القانون والسياسة. عن طريق وضع الضحايا وكرامتهم في المقدمة، تشير

(1) إريك ستوفر واخرون، العدالة المؤجلة: المساءلة وإعادة البناء الاجتماعي في العراق، ص 4. نقلاً عن http://www.icrc.org/ara/assets/files/other/irc_90_1_stover.pdf

(2)اسعد طارش عبد الرضا، هند مالك حسن، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والاليات، مجلة العلوم السياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (59)، 2020، ص120.

(3) خديجة بوريب، دور المصالحة كآلية إستراتيجية للعدالة الانتقالية في تفعيل عملية بناء السلام، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد (7)، العدد (2)، الجزائر، كانون الأول/ ديسمبر 2022، ص50.

العدالة الانتقالية إلى الطريق قُدماً لتجديد الالتزام بجعل المواطنين العاديين على يقين بالأمان في بلدانهم – في مأمن من تجاوزات سلطاتهم وتحت حماية فعالة من أي انتهاكات من قبل الآخرين.[1]

وكما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع يعرف العدالة الانتقالية بأنها "تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقاً) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات".

أولا: عناصر العدالة الانتقالية

وتلخص عناصر العدالة الانتقالية وفقاً للأمم المتحدة بما يلي:[2]

1- **مبادرات المقاضاة:** وترمي إلى كفالة محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك وفقا للمعايير الدولية في المحاكمة العادلة، ومعاقبتهم حسب الاقتضاء. وتستلزم عملية المقاضاة مصداقية وشرعية يحتم إجراءها بطريقة موضوعية وغير تمييزية، بصرف النظر عن هوية الجناة المزعومين.

(1) ماهي العدالة الانتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2021. نقلا عن الرابط: https://syrian.host/2021/10/18/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A%D8%A7%D9%8A7%D

(2) 14- جون بول ليداخ، بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة، ترجمة: غسان مكارم، جمعية الأمل العراقية، العراق، 2021،ص6-7.

2- **تيسير المبادرات المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة:** تساعد عمليات السعي إلى معرفة الحقيقة المجتمعات التي تجاوزت النزاع أو التي تمر بمرحلة انتقالية على تقصي انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، وتضطلع بهذه المهمة لجان الحقيقة أو لجان التحقيق أو غير ذلك من بعثات تقصي الحقائق التي تسعى إلى كشف الحقيقة وراء مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان الماضية .ويعد تقصي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوثيقها خطوة هامة في إعمال الحق في معرفة الحقيقة، كما يتطلب الإعمال الفعال للحق في معرفة الحقيقة وجود نظام وطني قوي للسجلات.

3- **جبر الأضرار:** تسعى برامج جبر الأضرار إلى توفير سبل الإنصاف عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان عن طريق تقديم مجموعة من المزايا المادية والرمزية للضحايا. ويمكن لسبل جبر الأضرار أن تتضمن التعويض النقدي، أو الخدمات الطبية والنفسية، أو خدمات الرعاية الصحية، أو الدعم التعليمي، أو إعادة الأملاك لأصحابها أو تعويضهم عن فقدانها، إلى جانب الاعتذارات الرسمية العلنية، وبناء المتاحف والنصب التذكارية، وتخصيص أيام لإحياء الذكرى. ويمكن أيضا لبرامج جبر الضرر أن تكون بمثابة عوامل فعالة ومكملة لعمليات السعي لمعرفة الحقيقة ومبادرات مقاضاة الجناة، من خلال تقديم سبل انصاف ملموسة للضحايا، وتعزيز المصالحة، واسترداد الثقة العامة بالدولة ومؤسساتها.

4- **الإصلاح المؤسسي:** يجب تحويل المؤسسات العامة إلى مؤسسات تحفظ السلام وتحمي حقوق الإنسان وترسخ ثقافة احترام سيادة القانون. ويعد الاختيار الدقيق للمسؤولين الحكوميين، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدالة، أمرا ذو أهمية حاسمة لتيسير هذا التحول، من خلال عزل الموظفين الحكوميين المسؤولين بصفتهم

الشخصية عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان أو غير ذلك من الوحدات الأمنية التي قد تكون مسؤولة بصورة منهجية عن انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي للإصلاح المؤسسي كذلك أن يتضمن دورات تدريبية شاملة للمسؤولين والموظفين الحكوميين بشأن حقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق.

5- **المشاورات الوطنية:** تعتبر المشاورات الوطنية عنصراً بالغ الأهمية من عناصر النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق العدالة الانتقالية، وترتكز على المبدأ القائل بأن برامج العدالة الانتقالية الناجحة تستلزم المشاركة العامة المجدية، بما فيها سماع الأصوات المختلفة للرجال والنساء. فالمشاركة العامة تبين احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع أو الحكم القمعي، بما يتيح للحكومات أن تضع برنامجاً للعدالة الانتقالية ملائماً ومناسباً للسياق. وعلاوة على ذلك تساعد عملية المشاورات الضحايا وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني على امتلاك زمام البرامج الناتجة على الصعيد المحلي.

وتكمن المشكلة الرئيسة في إنفاذ العدالة الانتقالية في مدى القدرة على إيجاد صيغٍ متوازنة بين مقتضيات العدل " التي تشمل إنصاف الضحية، ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات في الماضي، ومقتضيات السياسة في مراحل ما بعد التغيير التي تتطلب ايجاد توافق سياسي واجتماعي، وإرساء السلم لدفع الانتقال الديمقراطي ".[1]

لقد اتسمت عمليات العدالة الانتقالية في جميع أنحاء العالم بالفوضى، وواجهت الكثير من التحديات والانتكاسات، ولكنها تضمنت مع ذلك العديد من خبرات التعلم القيمة. لا يمكن لأحد أن يدعي أن سياسات أو آليات العدالة الانتقالية سوف تجلب

(1) ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، (سلسلة عالم المعرفة)، العدد (387)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نيسان/ أبريل 2012، ص434.

بالضرورة المصالحة الوطنية؛ ولكن يمكن لهذه السياسات والآليات أن تلعب دورا مفيدا، وأن تقدم خارطة طريق أو أسسا لبناء مستقبل أفضل. وفوق كل ذلك فإن إيقاع عمليات العدالة الانتقالية يختلف من دولة لأخرى ويعتمد كثيرا على الظروف الخاصة بمجتمع هذه الدولة؛ حيث يمكن أن تختلف نقاط البداية اختلافا جذريا. ففي بيرو وتشيلي وجنوب أفريقيا مثلا، كانت المصارحة بالحقيقة نقطة بداية مفيدة، في حين كانت عمليات التطهير وفحص مرتكبي الانتهاكات وعزلهم نقطة البداية في أوروبا الشرقية. وفي سيراليون بدأ العمل على المصارحة بالحقيقة مع العدالة الجنائية جنبا إلى جنب بالشكل الذي علمنا الكثير من الدروس المهمة، سواء الجيدة منها أو السيئة. تكمن أهمية ذلك كله في أن آلية واحدة تقود إلى الأخرى، وأنه لا ينبغي لآلية أن تعيق عمل الأخرى. إنها مقاربة شاملة يكون الحد الأدنى فيها هو معالجة قضايا المساءلة والحقيقة والإصلاح والتعويضات. [1]

ثانياً: شروط العدالة الانتقالية

أنه لكي تصبح آليات العدالة الانتقالية فعالة في فترة ما بعد الحرب فإنها يجب أن تفي بستة شروط هي:[2]

1- لا يمكن لهذه التدابير أن تتحقق إلا في بيئة آمنة، ففي أعقاب الحرب وانتشار العنف السياسي يأتي الأمن قبل أي شيء، فهو القاعدة التي تدعم كل ما عداها.

2- من المحتم أن تكون السلطات القائمة بالتنفيذ شرعية وغير متحيزة في نظر قطاع كبير من السكان. وهذا شرط ضروري في كل الحالات التي تلي الحروب ولا سيما في أعقاب الاقتتال الإثني أو الحالات التي يكون فيها الحكم لسلطة احتلال.

(1) عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، (سلسلة اطروحات جامعية 10)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2013، ص9-10.
(2) إريك ستوفر واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 4.

3- يجب أن تتمتع السلطات الجديدة بالإرادة السياسية والقدرة على كفالة الوقت الكافي لتدابير العدالة الانتقالية لتتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة.

4- يجب أن تنفذ هذه الآليات بطريقة تسمح بتجنب الشعور الجماعي بالذنب.

5- إن فعالية تدابير العدالة الانتقالية تصل إلى ذروتها عندما يكون انتقاؤها قد تم من خلال عملية تشاور حقيقية مع أولئك المتأثرين بالعنف.

ينبغي أن تنخرط كل قطاعات المجتمع الممزق من جراء الحروب، من أفراد ومجتمعات محلية ومجتمع ودولة، وتشارك بقدر الإمكان في عمليات العدالة الانتقالية وإعادة البناء الاجتماعي وألا يقتصر دورها على المساعدة في أوقات مختلفة وبطرق مختلفة[1]. ويجب أن يحصل الضحايا على اعتراف وإقرار رسميين بما عانوه من ظلم وخسارة فادحة، وأن تتمكن عائلات المفقودين من استعادة جثث موتاها ودفنها وإحياء ذكرى موتاهم. وينبغي أن يدرك أولئك الذين لم يشاركوا إطلاقاً في أعمال العنف- ولكنهم لم يتدخلوا أيضا بصورة مباشرة لوقف الانتهاكات- أن سلبيتهم قد أسهمت في الحفاظ على دولة قمعية. لأن ذلك يؤدي الى تصعيد التوتر والصراع الداخلي[2] ويجب أن يحاسب مرتكبو الانتهاكات على جرائمهم كإقرار بألم الضحايا ومعاناتهم ولكي يعرف على الملأ أن فظائع الماضي تستأهل الإدانة المجتمعية.

(1)Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: p349.

(2)Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: p110.

وأخيرا: فإن آليات العدالة الانتقالية ستكون أكثر فعالية إذا ما طبقت إلى جانب برامج مصممة لتعزيز إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحرية التنقل وسيادة القانون والوصول إلى معلومات دقيقة وغير متحيزة وإصلاح التعليم.

ثالثاً: أهداف العدالة الانتقالية

سوف تختلف أهداف العدالة الانتقالية باختلاف السياق ولكن هذه سمات ثابتة: الاعتراف بكرامة الأفراد؛ والإنصاف والاعتراف بالانتهاكات؛ وهدف منع وقوعها مرة أخرى. قد تشتمل الأهداف التكاملية على:[1]

1- إنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة واستعادة الثقة في تلك المؤسسات.

2- جعل الوصول إلى العدالة ممكناً للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع في أعقاب الانتهاكات.

3- ضمان أن النساء والمجموعات المهمشة تلعب دورا فعالاً في السعي لتحقيق مجتمع عادل.

4- احترام سيادة القانون.

5- تسهيل عمليات السلام، وتعزيز حل دائم للصراعات.

6- إقامة أساس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع والتهميش.

7- دفع قضية المصالحة.

المطلب الثاني: ماهيّة بناء السلام

(1) سامية بن يحيى، المضامين المؤسسة للعدالة الانتقالية في افريقيا بين المفهوم والممارسة، في مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية: دراسة في تجارب لجان الحقيقة - مكتسبات وتحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا، 2018، ص32.

تشير المصادر إلى أن أول من نحت مفهوم بناء السلام عالم الاجتماع (جوهان غالتونج)، والذي يعتبر اب دراسات السلام في عام 1975 في عمله الرائد" المنهج الثلاثي للسلام": حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام". وهو عالم اجتماع، كان مهتماً بدراسة أسباب الصراع في المجتمع وأدى عمله ذاك إلى استنتاج أن السبب الجذري لجميع الصراعات هو الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، واستخدم مصطلح " العنف البنيوي" لوصف الصراعات التي تنشأ بسبب الهياكل المؤسسية.[1]

أعلن (كوفي عنان) الأمين العام للأمم المتحدة حينها عن عزمه لإنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء البارزين من أجل التوصية بطرق من شانها تقوية الأمم المتحدة عبر إصلاح مؤسساتها وعملياتها في مجال إرساء السلام، فبعد عام على إنشائها نشرت الهيئة العليا للتهديدات والتحديات والتغيير تقريرها الذي قدم العديد من المقترحات لإصلاح أجهزة الأمم المتحدة[2]، بما في ذلك إنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، وقد رحب الأمين العام بهذه المبادرة واعتمدها إلى حدٍ كبير في تقريره في آذار/ مارس من العام (2005) الذي حدد فيه جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات في أيلول/ سبتمبر من العام (2005) وتذكر من خلالها الانتكاسة المدمرة في إراقة الدماء في أنغولا عام (1993) ورواندا عام (1994) وأشار أيضاً في السياق ذاته إلى الدراسة التي تبين أن نصف البلدان التي خرجت من الحروب تقريباً تعود إلى العنف مجدداً في غضون خمس سنوات.[3]

(1) باسم علي خريسان، بناء السلام: دراسة في آليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2018، ص136.
(2) فاتن محمد رزاق، مقومات التسامح العالمي وتأثيرها على السلام، مجلة العلوم السياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (52)، 2016، ص302.
(3) صديق صديق حامد وأمجد علي حسين وعدنان يوسف حسين، لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة ومهامها في الدول الخارجة من النزاعات العنيفة، ص7.

من هنا اقترح فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الصادر عام (2004) إنشاء هيئتين جديدتين: لجنة بناء السلام تابعة للأمم المتحدة ومكتب دعم لهذه اللجنة، حيث سيكون الغرض منها مضاعفاً تتمثل في مساعدة الدول على تجنب الحرب والنزاع ولمساعدة الدول على الانتقال من النزاع إلى الاستقرار والسلام، وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر من العام (2005) ووفقاً لتوجيهات فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى وافق مجلس الأمن والجمعية العامة على القرارين (1645) و(60/18) اللذان رأيا إنشاء لجنة بناء السلام الجديدة[1].

وفقاً لتلك التطورات فإن لجنة بناء السلام قد أدرجت ضمن جدول أعمالها الدول التالية، وذلك بعد مرحلة عنيفة من النزاعات التي شهدتها تلك البلدان:[2]

1- **بوروندي**: والتي أُدرجت على جدول أعمال لجنة بناء السلام منذ 13 يوليو/ حزيران من العام (2006)، وتتمثل مهام اللجنة في: تعزيز الحكم الرشيد؛ تعزيز سيادة القانون؛ إصلاح قطاع الأمن؛ الانتعاش.

2- سيراليون: وقد أُدرجت ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام أيضاً في 13 يوليو/ حزيران من العام (2006)، وتتمثل مهام اللجنة في: بطالة الشباب وتمكينهم؛ تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد؛ استعادة العدالة وإصلاح قطاع الأمن؛ بناء القدرات؛ تطوير قطاع الطاقة.

3- **غينيا بيساو**: والتي أُدرجت ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام في 19 ديسمبر/ كانون الأول من العام (2007)، وتتمثل مهام اللجنة في: الانتخابات

(1) شارون ويهارتا وكريستن سودر، بعثات السلام المتعدّدة الأطراف في عام 2006، في مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي2007، فريق الترجمة عمر الايوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص7-8.

(2) Fernando Cavalcante, UN Peacebuilding Commission Factsheet, Global Governance Institute, Brussel, Belgium, P.2.

والدعم المؤسسي للجنة الانتخابية؛ تدابير لبدء الانتعاش الاقتصادي؛ إصلاح قطاع الأمن والدفاع؛ تعزيز القطاع القضائي وسيادة القانون؛ مكافحة الإتجار بالمخدرات؛ إصلاح الإدارة العامة.

4- **جمهورية أفريقيا الوسطى:** تم إدراجها ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام في 12 يونيو/ تموز من العام (2008)، وتتمثل أبرز مهام اللجنة في: إصلاح قطاع الأمن الذي يشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ الحكم وسيادة القانون؛ خلق أعمدة التنمية.

5- **ليبيريا:** حيث تم إدراجها ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام بتاريخ 16 سبتمبر/ أيلول من العام (2010)، ومن أبرز مهام اللجنة فيها تتمثل: تعزيز سيادة القانون؛ دعم إصلاح قطاع الأمن؛ تعزيز المصالحة الوطنية.

6- **غينيا:** تم إدراج غينيا ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام بتاريخ 23 فبراير/ شباط من العام (2011)، وتتمثل أبرز مهام اللجنة في: المصالحة الوطنية والوحدة؛ إصلاح قطاع الأمن والدفاع؛ دعم الشباب وسياسة توظيف المرأة.

يتبين لنا أن هناك مجموعة من الأعمال التي قامت ولا تزال تقوم بها لجنة بناء السلام والتي من شأنها أن تحقق عملية بناء السلام في هذه الدول، والجدير بالذكر أن اللجنة لا تزال مستمرة في أداء مهامها المنوط بها.

ويُفهم بناء السلام Peacebuilding : على أنه:" مجموعة واسعة من المساعي التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف قبل الصراع العنيف وفي أثنائه وبعده. ويمكن أن يكون لمصطلح" بناء السلام" معنيان واسعان. ويمكن أن يشير بناء السلام إلى العمل المباشر الذي يشدد عن قصد على معالجة العوامل المحركة والمسكنة من حدة الصراع. ويمكن

أن يشير بناء السلام إلى المساعي الرامية إلى تنسيق استراتيجيات شاملة ومتعددة المستويات ومتعددة القطاعات، بما في ذلك المساعدة الإنسانية وتطوير الحكم والأمن والعدالة وغيرها من القطاعات التي قد لا تستعمل مصطلح بناء السلام في توصيفها نفسها."[1]

كان مصطلح " بناء السلام" قد وضع في الأصل في سياق الجهود التي تبذل بعد انتهاء الصراع من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، وقد اتخذ مفهوم بناء السلام مؤخراً بعداً أوسع ليشمل منع نشوب الصراعات، بمعنى منع تكرار العنف، فضلاً عن إدارة الصراعات وما بعدها، أي منع عودة انتعاش الصراع. بمعنى أوسع، ينطوي بناء السلام على تحول نحو علاقات أكثر سلمية وهياكل تكون محكومة. ومع ذلك يعد مفهوم بناء السلام من المفاهيم الصعبة بل ويصعب تحقيقه عملياً.[2]

ويعد " بناء السلام" بمثابة وسيلة لبناء القدرات بغية تعزيز التواصل لبناء العلاقات ولتبادل و تشارك الخبرات والمعلومات، و يعد فرصة لاكتشاف امثلة تساعد و تشجع على التعاون والتفاؤل والتفاعل البناء في التعلم من سلبيات الماضي ومعالجة الأخطاء التي وقعت لأن "بناء السلام" لا يمكن عده غاية بحد ذاتها، بل الغاية تتمثل في ترسيخ ثقافة السلام، و الذي يتطلب جملة من النشاطات لتغيير حالة النزاع والخلاف الموجودة بين الأطراف وتحويلها من حالة سلبية غير مرغوبة الى حالة ايجابية مقبولة يمكن عن طريقها تحديد جذور الصراع مما يسهل في إدارة الأزمة واقامة بنى سليمة يمكن من خلالها تقليص احتمال حصول النزاعات أو تكرارها، و"بناء السلام" يعد مسألة صعبة كونها تجري في فترة ما بعد حدوث الاقتتال أو النزاع، الأمر

(1) ليسا شيرك، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام: نحو نهج تشاركيّ للأمن الإنساني، ترجمة: حسن ناظم وآخرون، جمعية الأمل العراقية، العراق،2019، ص11.
(2) باسم علي خريسان، مصدر سبق ذكره، ص136.

الذي يستوجب تكثيف جهود المؤسسات والمراكز ذات التخصص وتنسيقها لإنجاح اعمالها و الوصول إلى غاياتها التي من شأنها تقديم الدعم الإنساني وارساء الدعائم السلمية.[1]

أولا: عملية بناءُ السلامِ

تحثّ عملية بناء السلام على تغيير الأفراد والعلاقات والأنماط الثقافية والبنى الأساسية وتبعدها عن الضرر، وأيضاً تقربها من الأمن الإنساني، كما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل رقم (1): عملية بناءُ السلامِ



المصدر: ليسا شيرك، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام: نحو نهج تشاركيّ للأمن الإنساني، ترجمة: حسن ناظم وآخرون، جمعية الأمل العراقية، العراق،2019، ص27.

(1) زياد سمير الدباغ، متطلبات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، مجلة: تكريت للعلوم السياسية، العدد (19)، كلية العلوم السياسية- جامعة تكريت، تموز/ يوليو 2020، ص254.

إن عملية بناء السلام، على المستوى الشخصي، هي عملية تغيير معتقدات الفرد ومواقفه وسلوكياته من أجل مراقبة ردود أفعاله الحركية والعاطفية تجاه الصراع وإدارتها. وتتطلب عملية بناء السلام تعلم بعض المواهب مثل أن تكون شجاعاً في مواجهة حقيقة الصراع، وواثقاً من تسهيل المواقف الحرجة وسماعها وتحويلها. أما على مستوى العلاقات، يدور بناء السلام حول العلاقات الشخصية من أجل زيادة فهم الاختلافات والقواسم المشتركة بين الأفراد، مثل تغيير المواقف لغرض إزالة التوتر، وتعزيز التسامح، والقبول، ومعالجة الصدمات والأحزان والجرائم، وإدراك المظالم بين الناس، وتغيير مفاهيم العلاقات الشخصية.[1]

أما على المستوى الثقافي، فإن بناء السلام هي طريقة لزيادة الوعي بالطرق غير العنيفة، ومعالجة الصراع، وإزالة التوتر، وتعزيز التسامح، والقبول بين المجموعات، وهي أيضاً عملية تغيير مفهوم العلاقات داخل المجتمع. يشير هذا المفهوم، في بعض الأحيان، إلى خلق ثقافة السلام. أما على المستوى البنيوي، فإن بناء السلام يدور حول فهم المؤسسات والأنظمة التي تؤثر في السلم والصراع وكيفية التعامل معها، لتسهم في تغيير المواقف المتعلقة بأي تغيير بنيوي محتمل، ودعم المؤسسات العاملة على توفير احتياجات الفرد.[2]

وهكذا، نتحدث من الناحية المفاهيمية عن الانتقال من الاستجابة الطارئة للكوارث إلى عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية. ويتمحور هذا الإطار على فكرة ارتباط أي تدخل فوري معين بالتحرك نحو هدف بعيد الأمد، ربما يكون من الأفضل التعبير عنه بمفهوم التنمية المستدامة. على مفهوم التحول والتأكيد

(1) شارون ويهارتا، حفظ السلام: مجاراة التغيّرات الطارئة على الصراعات، في مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي2007، فريق الترجمة عمر الايوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص26.
(2) المصدر نفسه، ص27.

على هدف نقل مجموعة سكانية معينة من حالة الضعف الشديد والاعتماد على الذات إلى حالة الاكتفاء الذاتي والرفاهية. وهنا، يمكننا طرح مفهومين رئيسين هما:[1]

1- إن التحول في هذا المستوى الأولي يمثل التغيير من حالة إلى أخرى، وبالمصطلحات الأكثر تحديداً لتدرج النزاع، فإن التحول هو الانتقال من المرحلة الكامنة إلى المواجهة إلى التفاوض إلى العلاقات الديناميكية السلمية.

2- تشير الاستدامة لا إلى الاهتمام ببدء مثل هذه الحركة فحسب، بل أيضا بإنشاء عملية استباقية قادرة على تجديد نفسها بمرور الزمن ـ دوامة السلام والتنمية بدلاً من دوامة العنف والدمار.

يقترح المفهومان مجتمعين نقطة انطلاق مهمة تنبثق من مناقشتنا للصراع كتدرّج: يجب أن تعتمد عملية بناء السلام على إطار عمل وإطار زمني محدد بالتحول المستدام. ويستلزم ذلك من الناحية العملية تمييزاً بين الاحتياجات الأكثر الحاحاً لإدارة الكوارث الموجهة نحو الأزمات في بيئة معينة والاحتياجات طويلة الأمد لتحويل النزاع بشكل بنّاء.

وتضم إدارة النزاعات ثلاث عمليات مختلفة، وهي: منع نشوب النزاعات، والمصالحة، وبناء السلام. ويشير منع نشوب النزاعات إلى الإجراءات التي تعالج خطر الاندلاع الوشيك للعنف في مجتمعات طالت فيها النزاعات، والأسباب المباشرة، مثل الانتخابات المزورة، التي قد تؤدي إلى اندلاع العنف أو عودته. وتشير المصالحة إلى عملية إعادة بناء الثقة بين أفراد الشعب من خلال تدابير من قبيل لجان تقصي الحقائق والمصالحة، والمحاكم، والتوعية. ويستلزم بناء السلام اتّباع

(1) عمر جمعة، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق، 2019، ص85.

منهج متكامل ومتعدد الأوجه في بناء المؤسسات، والتنمية، والجوانب الأخرى التي عادة ما تكون متلازمة من أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل.[1]

ثانياً: نظرية التغيير لبناء السلام

إن نظرية التغيير أو البرنامج العقلاني هو بيان بشأن ما يأمله البرنامج في تعزيز التغيير للوصول إلى النتائج والآثار المرجوة. يمكن أن تكون نظريات التغيير فرضيات صريحة أو ضمنية بشأن الكيفية التي ستؤثر فيها جهود بناء السلام على الوضع الذي يمزّقه الصراع.[2]

تعد نظرية التغيير الأداة التي تشرح تطور التغيير، ويمكن أن تستخدم لتحدد وتقيّم مبادرات التغيير الاجتماعي مع بعضها البعض، وكيفية المساهمة في تحقيق نتائج على مستويات المدخلات والمخرجات والنتائج، ويمكن أن تُفسر من خلال الصلة بين الأنشطة ونتائجها. وتبعاً لما تقدم فان نظرية التغيير تمكننا من:[3]

1- تشرح نظرية التغيير وتحدد الطرق التي توصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، أي التغيير على المدى الطويل، كما تقدم صورة واضحة عن النتيجة المقصودة من العمل المباشر.

2- تشرح طريقة انتقال التغيير، فهناك بنيات مختلفة، ومراحل للنزاع والمستويات المختلفة لبناء الثقة داخل المجتمع أو بالمجموعة التشاركية، هذا في المجتمع الذي يكون في حالة تحول.

(1) تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2012، الجمعية العامة، الأمم المتحدة الوثيقة المرقمة A\67\765، 28 February.ص3

(2) ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام؟، (سلسلة بناء السلام3)، ترجمة: هايدي جمال ووجدي وهبه، اصدار: جمعية الأمل العراقية، دار الثقافة – مصر، 2011.، ص223.

(3) حمدوش رياض، مصدر سبق ذكره.

تتصل فاعلية بناء السلام واستدامته بشكل مباشر بدقة الفرضيات الأساسية التي يسترشد بها تصميم جهود بناء السلام. وفي كثير من الأحيان، ينتقلُ المخططون من تقييم الصراع إلى التخطيط من دون أن يوضحوا أولا كيف يتناسب ما تعلموه في التقييم مع فرضيات نشاطهم الرامي إلى تغيير المنظومة. وعندما يتم حثهم على توضيح نظرتهم بشأن الكيفية التي سيؤثر فيها التغيير على برامجهم، فإن الكثير من الجماعات غير قادرة على ذكر النظرية أو إظهار أي دليل على أن النظرية قد تعمل أو تفسّر سبب معالجة البرنامج المحرك الرئيس للصراع أو ذلك الذي يخفف من وطأته. ومن دون الاعتماد على بعض الأدلة والمنطق، تتأسس جهود بناء السلام على آمال وافتراضات لا أساس لها.[1]

لنظرية التغيير جزآن: الأول، هو النظرية المتعلقة بالعوامل التي تعمل على اذكاء الصراع أو تلك التي تخفف من وطأته. والثاني، هو النظرية المتعلقة بفعلك إزاء الصراع. تتعلق نظرية التغيير إذن بالكيفية التي تتغير فيها بعض العوامل التي تذكي الصراع أو التي تخفف من وطأته في السياق (الفعّال) مع بعض أنشطة بناء السلام لتحقيق تأثير يمنع العنف أو يساهم في بناء السلام. إذا كانت تلك العوامل تؤجج العنف أو تخفف من وطأته، فإن تلك الأنشطة ستعمل على تحقيق التأثيرات الرامية إلى خفض العنف وتعزيز التصورات المتصلة بالعدالة أو تعزيز العلاقات السلمية بين الجماعات.[2]

(1) محمد المرواني، لجنة بناء السلم: مسارات التطور والمقاربات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 13 حزيران/ يونيو2018.،ص 32.

(2) مناقشة وبيانات رئاسية بشأن بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع، مرجع ممارسات مجلس الأمن 2008-2009، مجلس الأمن، 20 آيار/ مايو 2008و تموز/ يوليو 2009.

وتركز بعض النظريات على من يحتاج إلى التغيير، أي فرد أو جماعة محددة تحرّك الصراع العنيف أو الأفراد الفاعلين الذين يمكن أن يؤدوا دورا إيجابيا في بناء السلام. سيؤثر بناء السلام على هؤلاء الفاعلين، على سبيل المثال، من خلال جذبهم إلى العملية السياسية وإزالة موارد قوتهم، ومعالجة مظالمهم أو التوسط بين جماعات الصراع لمعالجة تلك المظالم.

أما النظريات الأخرى فهي تركز على ما يحتاج للتغيير في هذا الوضع، مثل سياسة أو مؤسسة معينة أو قوة مثل الفساد أو المداهمات الليلية. على سبيل المثال، إذا كان في المياه مكون من الإثنيات(عامل)، فإن وجود مجلس إدارة مياه مكون من الإثنيات(نشاط) يساعد في بناء السلام في المنطقة من خلال مساعدة المجتمعات على التواصل بسالم بشأن كيفية إدارة المياه (تأثير).

أو إذا كان الفساد الحكومي هو سبب عدم المساواة والانقسامات بين الطبقات (عامل)، فإنّ بناء قدرات المجتمع على رقابة الفساد ومعالجته (نشاط) يمكن أن يساعد على بناء السلام في المنطقة من خلال تقليص الفساد وتمكين المجتمعات على المشاركة في الحكم (تأثير).

تخلقُ هذه الحالات المتعلّقة بنظرية التغيير فرضيات قابلة للاختبار بشأن رقابة جهود بناء السلام وتقييمها.[1] يمكن أن تستمر جهود بناء السلام مع النظام بثلاث طرق على الأقل[2]:

1- لجهود بناء السلام تأثير متزايد على الأنظمة عندما يؤثر أكبر عدد ممكن من محركات أو مخففات حدة الصراع بقدر ممكن (بمعنى آخر، برنامج موحد يحقق

(1) ليسا شيرك، مصدر سبق ذكره، ص226.

(2) إسماعيل كرازدي ونصيرة صالحي، إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد (5)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر، آذار/ مارس 2015.

نتـائج متعـددة). إن جهـود بنـاء السـلام التـي تقـدم قروضـا صـغيرة للائتمـان لمقترحات الأعمال متعددة الأعراق على سبيل المثال تحفز التغيير ليس فقط التنمية الاقتصادية بل أيضاً في العلاقات بين الأعراق.

2- لجهود بناء السلام تأثير مضاعف عندما تحدث تغييراً في العوامل الرئيسة ذات التأثير الكبير على العوامل المحركة والمخففة من حدة الصراع. ويمكن أن تؤدي زيادة أمن وحماية الصحفيين الذين يعملون على فضح ونشر تقارير عن الفساد إلى تأثير مضاعف ليس فقط لضمان المزيد من التغطية الإعلامية المستقلة عن الفساد، بل أيضا زيادة الوعي الدولي والمجتمعي والضغط على الجهات الفاعلة الفاسدة في الحكومة من قبل الحكومة والمواطنين.

3- أنَّ جهود بناء السلام لها تأثير أكبر عندما تعمل بشكل وثيق مع مصالح الأشخاص المتعلقة بالمحركات والعوامل المهدئة الرئيسة للصراع. ومن الأرجح أن تؤثر جهود بناء السلام التي تتوافق مع العوامل الرئيسة في النظام التي تتغير بالفعل نتيجة التغييرات الكلية في ذلك النظام.

يمكن القول إن الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربعة عشرة التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992 المعروف بخطة للسلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شاملٍ متكاملٍ لإرساء السلم الأمن الدوليين، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية و تستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء

السلام، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداولٌ في أدبيات السلم والأمن الدوليين، وفي تقريره المقدم عام 1998 عن" أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقية "ذهب إلى القول: " ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو:

1- الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة.

2- كان تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الصادر عام2004 ، بأن بناء السلام يحقق انسجام عمل الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة التي أضحى الأمن الدولي عرضةً له وفي هذا التقرير انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقلة في منظومة الأمم المتحدة يوكل إليه مهمة بناء السلام، ولعل أبرز التحديات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدد متفق عليه لبناء السلام في حين أنه ثمة اختلافاً على الصعيد الدولي في أسس وطبيعة عملية بناء السلام وفقاً للجهة التي تتناول هذا الموضوع ، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة الأمريكية في بناء السلام عملية سياسية – اقتصادية وفقاً لمفاهيمها المتعلقة بكل جانب من هذه الجوانب ، في حين تؤكد بعض المنظمات الدولية ، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أن أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية وخلق ثقافة تُتيح مشاركة المجتمع المدني، UNDP للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات.[1]

(1) باسم علي خريسان، بناء السلام: دراسة في آليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2018، ص32.

ويشير معهد الدبلوماسية المتعددة المسارات إلى أن هناك ثلاثة أنواع واسعة النطاق لبناء السلام وهي:[1]

1- **بناء السلام السياسي:** هو الاتفاق حول القضايا القانونية، ويشمل المفاوضات الرسمية، والدبلوماسية، وما إلى ذلك.

2- بناء السلام الهيكلي: وهو الذي يتعلق بالبنية التحتية، ويشمل بناء الجوانب الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية التي تدعم ثقافة السلام من خلال أنشطة مثل توعية الناخبين، ونزع سلاح المتحاربين والأحزاب، وتدريب الشرطة، وبناء المدارس والحكم الرشيد.

3- **بناء السلام الاجتماعي:** وهو يشمل العلاقات والتعامل معها، كالمشاعر، والمواقف، والآراء، والمعتقدات، والقيم، وذلك من خلال الحوار وعمليات وأنشطة بناء المجتمع المحلي، والتدريب على ذلك.

عليه لقد تم إنشاء لجنة بناء السلام للاستجابة للثغرات في الجهود الدولية الحالية[2]، لمساعدة البلدان في الانتقال من الحرب إلى السلام وضمان استمرار

(1) نقلا عن: فهيل جبار جلبي، الإجراءات الأمنية والإنسانية لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، مجلة: دراسات دولية، العدد (84)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، كانون الثاني/ يناير 2021، ص 320.

(2) لقد اتبع قرار إنشاء هذه الهيئة الاستشارية الحكومية الدولية تحديد عدد من أوجه القصور في القدرات المؤسسية للأمم المتحدة للاستجابة بفاعلية لتحديات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، وقد أُشير في عام 2000 إلى بعض أوجه القصور في تقرير (الأخضر الإبراهيمي)، ومع ذلك وبسبب انعدام الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعّال للإصلاحات المتجددة فقد أُعيد طرح العديد من أوجه القصور هذه في عام 2004 الذي أعدته اللجنة الرفيعة المستوى حول تحديات التهديدات والتغيير، وتضمنت في جملة أُمور من بينها التنسيق غير الفعّال بين أجهزة الأمم المتحدة وإداراتها ووكالاتها وبين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الخارجية، والفشل لا سيما من المجلس الأمن الدولي أثناء معالجة القضايا الأمنية وفرض آليات كافية لضمان الحفاظ على التواصل المستمر مع مجتمعات ما بعد النزاع بعد رحيل قوات حفظ السلام، لمزيد من التفاصيل حول ذلك يُنظر:
Fernando Cavalcante, UN Peacebuilding Commission Factsheet, Global Governance Institute, Brussel, Belgium, P. 1.

الاهتمام الدبلوماسي والمانحين بالتحديات الصعبة المتمثلة في السلام والتعافي، حيث أن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذا الكيان، حيث تشير التجربة كما بينها الأمين العام (كوفي عنان) إلى أن ما يقارب النصف من جميع البلدان الخارجة من الحرب قد عادت إلى العنف مجدداً في غضون خمس سنوات، لذا فإن مساعدة البلدان على الانتقال من الحرب إلى السلام هي واحدة من أفضل الطرق لمنع نشوب النزاعات في المستقبل، فبناء السلام هي عملية معقدة بطبيعتها ولكن العمليات المستمرة التي تقوم بها الأمم المتحدة الخاصة بالسلام متعددة الأبعاد ولا تشمل فقط قوات حفظ السلام، ولكن أيضاً مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الإنسانية والسياسية والتنموية، وحتى الآن كانت جهود المجتمع الدولي مجزأة وغير ذي نفع في كثير من الأحيان.[1]

إجمالا، صوتت الجمعية العامة لإنشاء «لجنة بناء السلام» في أواخر عام 2005م. عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في صيف عام 2006م، ومهمة اللجنة هي "تسخير الموارد لتكون تحت تصرف المجتمع الدولي من أجل اقتراح استراتيجيات متكاملة للتعافي بعد الصراع، وتركيز الانتباه على إعادة البناء وبناء المؤسسات والتنمية المستدامة في الدول الناجية من الصراع".[2]

ثالثاً: هيكلية لجنة بناء السلام

لقد حددت القرارات التأسيسية من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة للجنة بناء السلام الهيكل الذي ستتخذه اللجنة تماشياً مع اقتراح الأمين العام (كوفي عنان) والذي يتمثل في أن اللجنة ستتألف من لجنة تنظيمية عامة، بالإضافة إلى تكوينات خاصة بكل بلد. لجنة بناء السلام هي هيئة استشارية حكومية دولية تدعم جهود السلام

(1) صديق صديق حامد وأمجد علي حسين وعدنان يوسف حسين، مصدر سبق ذكره، ص8

(2) يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013، ص 91-92.

في البلدان المتضررة من النزاعات، وتُعتبر إضافة بالغة الأهمية إلى قدرات المجتمع الدولي في خطة السلام الواسعة النطاق. وتتألف اللجنة من 31 دولة عضوا ينتخبها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما تكون البلدان التي تقدم أكبر المساهمات المالية إلى منظومة الأمم المتحدة والبلدان التي تسهم بأكبر القوات فيها أعضاء أيضا.[1]

بالنسبة للجنة التنظيمية فإنها تتألف من (31) دولة والتي تم توزيعها بالشكل الآتي[2]:

أ. سبعة أعضاء من مجلس الأمن الدولي بما في ذلك الأعضاء الدائمون.

ب. سبع أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ج. سبع أعضاء يتم اختيارهم من قبل الجمعية العامة.

د. خمسة أعضاء من كبار مقدمي الاشتراكات المقررة لميزانيات الأمم المتحدة والتبرعات المقدمة للأمم المتحدة ليس من بين الذين تم اختيارهم في (أ) أو (ب) أو (ت) أعلاه.

هـ. خمسة أعضاء من بين كبار مقدمي الخدمات العسكرية والمدنية لبعثات الأمم المتحدة غير المنتخبين في (أ) أو (ب) أو (ت) أو (ث) أعلاه.

أما بالنسبة إلى التكوينات الخاصة بكل بلد فتتمثل في التشكيلات الخاصة بالبلد المعني والدول المجاورة والمستثمرة والمساهمين الماليين والعسكريين والمدنيين والممثل الأعلى للأمم المتحدة في الميدان وممثلي الهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

---

(1) لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، نقلا عن الرابط: https://www.un.org/peacebuilding/ar/commission

(2) زياد سمير الدباغ، متطلبات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، مجلة: تكريت للعلوم السياسية، العدد (19)، كلية العلوم السياسية- جامعة تكريت، تموز/ يوليو 2020، ص11.

رابعاً: الدور المحوري الذي يمكن للأمم المتحدة أن تلعبه في بيئة ما بعد الصراع.

كان الهدف من عمليات حفظ السلام التقليدية توفير الوقت للدبلوماسية الدولية وحل الصراع، لكن دور قوات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة هو توفير الوقت للفترات الانتقالية التي تبعت العديد من صراعات القرن الحادي والعشرين الداخلية في العالم.[1]

إن تأسيس لجنة بناء السلام يعد خطوة حميدة نحو التماس طريق أكثر دقة ومرونة لمواجهة مستقبل أكثر مناطق العالم اضطراباً، ومع ذلك ستعجز اللجنة وحدها عن تحقيق الكثير؛ فهي هيئة استشارية تتكون من واحد وثلاثين مندوبًا عن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة (بما فيها القوى العظمى الخمس). وكما يعلن موقع اللجنة الإلكتروني فإن " سلطتها ستأتي من جودة نصائحها وثقل أعضائها". وبعبارة أخرى، هي تعمل باتفاق الآراء، ولن يمكنها عمل الكثير بخلاف تقديم النصح؛ فهي ليست حلا سحرياً. واعتمد مجلس الأمن بعد ذلك بيانا رئاسيا سلم فيه، في جملة أمور، بأن دعم الدول للتعافي من النزاعات ولبناء السلام المستدام يشكل تحديا رئيسيا يواجه المجتمع الدولي، وأكد ضرورة ضمان إتاحة التمويل من البداية، وأكد أن الخبرات المدنية لا غنى عنها في بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ودعا المجلس أيضا الأمين العام إلى إسداء المشورة في غضون 12 شهرا لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن كيفية القيام على أحسن وجه بإحراز تقدم في هذه المسائل داخل منظومة الأمم المتحدة، وكيفية تنسيق أنشطة بناء السلام، مع مراعاة آراء لجنة بناء السلام، وتشجيع تعبئة الموارد واستخدامها بأكبر قدر من الفعالية لتلبية الاحتياجات الملحة لبناء السلام.[2]

(1) يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013، ص92.

(2) مناقشة وبيانات رئاسية بشأن بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع، مرجع ممارسات مجلس الأمن 2008-2009، مجلس الأمن، 20 آيار/ مايو 2008و تموز/ يوليو 2009، ص273

إذا كان من درس يمكن تعلمه من هذا التطور الأخير، فهو حقيقة أن هناك حاجة مستمرة للإجراءات التي تتجاوز مجرد منع الجانبين المتناحرين من الهجوم أحدهما على الآخر. ربما كان " حفظ " السلام هو الهدف الذي طمحت أولى عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة إلى تحقيقه، بيد أن التحدي الأشق بكثير هو " بناء " السلام. ولتحقيق ذلك، على لجنة بناء السلام أن " تجمع القدرات والخبرات المترامية للأمم المتحدة في منع الصراع والوساطة وحفظ السلام واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساعدة الإنسانية وإعادة البناء والتنمية طويلة الأمد".[1]

وبناءً عليه يكون بناء السلام ممارسة شاملة تقر بكل من أهمية الدور الاقتصادي للأمم المتحدة وأيضا مساهمات المنظمات الإنسانية المعروفة العديدة التي تشكل " الجانب الناعم " للأمم المتحدة[2].

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي وبناء السلام

يُعزز السلام المستدام من فرص التحول الديمقراطي، وتتعاون المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى لإعادة بناء ثقة الجمهور واستعادة السلام وسيادة القانون في الدول الخارجة من الصراع والديمقراطيات التي تمر بمرحلة انتقالية. دعمت المفوضية بنشاط برامج العدالة الانتقالية في أكثر من 20 دولة حول العالم على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. وتحاول المفوضية السامية لحقوق الإنسان ضمان انعكاس اعتبارات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في اتفاقيات السلام، وتدعم إنشاء عمليات تقصي الحقائق وآليات المساءلة القضائية وبرامج التعويضات.[3]

(1) يوسي إم هانيماكي، مصدر سبق ذكره، ص92
(2) المصدر نفسه، ص93.
(3) السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، الديمقراطية، الأمم المتحدة، نقلا عن الرابط:https://www.un.org/ar/global-issues/democracy

ولقد شهد القرن الماضي في أواخره زيادة كبيرة في مسألة الاهتمام بموضوع الديمقراطية ليس من قبل الباحثين فحسب، بل انتقل الأمر إلى القيادات السياسية سواء أكانت ممثلة في حكومات أو أحزاب سياسية، فبالنسبة لهذه الأخيرة، نجد أن برامجها تدعوا إلى تبني الخيار الديمقراطي حال فوزها في أية استحقاقات انتخابية، ومن هنا فقد صارت الديمقراطية عنوانا للمنافسة السياسية والاجتماعية، كما أصبحت معيارا أساسيا لتصنيف الأنظمة السياسية، وفق مجموعة من المؤشرات أبرزها: –درجة التباين السلطوي. – درجة المشاركة السياسية. – درجة التمثيل. – مدى احترام حقوق الإنسان. – مدى استقلالية قطاع العدالة وتطبيق القوانين. – مدى حرية الرأي والتعبير.[1]

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي هو " مفهوم شامل يتضمن كل الحقوق الفردية والجماعية، وتهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية والانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي وهي مرحلة صعبة كثيرا ما أدت إلى صدامات عنيفة".[2]

ويعرفه البعض على انه "عملية الانتقال من حكم الفرد، أو الحزب، أو النخبة، إلى الحكم الديمقراطي، حيث الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية". وقد شهد العالم، في السبعينات والثمانينات مروراً بالتسعينات، وحتى نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، واحدة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة، وهي انتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه

(1) مصعب شنين، دور المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس20011-2016، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- رقلة، الجزائر، 2016-2017، ص30.

(2) صالح حامد هقيرا، تحديات التحول الديمقراطي في افريقيا: دراسة حالة تشاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص8.

ديمقراطية. ومن بين المناطق التي شهدت ظاهرة التحول نحو الديمقراطية المنطقة الإفريقية وهي الظاهرة التي ترافقت مع أجواء تميز القارة حيث استمرت موجات الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية كما استمرت ظاهرة تأخر القارة عن ركب التنمية الاقتصادية وهو من بين أهم شروط الانتقال نحو الديمقراطية لتستمر عملية الجدال في القارة هل نوصل المجتمع إلى حالة الشبع أم نقر الديمقراطية.[1]

لقد عرف عبد الحسين شعبان عملية الانتقال/التحول الديمقراطي،[2] بأنها "الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح الى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة حكم ديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي.. وكل هذه المراحل تواكبها بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية وسعي لجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة".

ووفق هذا التعريف يرتبط مفهوم العدالة الانتقالية إلى حد كبير مع مفهوم الانتقال الديمقراطي Transition Democratic والذي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، وذلك عبر إعلاء سيادة القانون ومنع الإفلات من العقاب. وغالبا ما ترتبط آلية العدالة الانتقالية المختارة بالسياق السياسي من ناحية ونمط الانتقال الديمقراطي من ناحية ثانية، حيث لدينا (5) أنماط أساسية في عملية الانتقال الديمقراطي، أربعة منها داخلية هي الانتقال من أعلى حيث رأس النظام، أو الانتقال من أسفل "ثورة شعبية"، أو الانتقال عبر تسوية سياسية، أو عبر تدخل

(1) سعد الدين إبراهيم الشويشين، منظومة الفساد والتحول الديمقراطي في افريقيا: أي مستقبل؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد (1)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، حزيران/ يونيو،2018، ص4.

(2) نقلا عن: بدر حسن شافعي، العدالة الانتقالية في أفريقيا: التجارب والدروس، (دراسات سياسية)، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2 كانون الثاني/ يناير2020، ص2.

المؤسسة العسكرية، في حين النمط الخامس يكون عبر التدخل الخارجي[1]. فإذا كان التغيير من أعلى، فغالبا ما سيكون شكليا، وسيتم استبعاد العدالة الجزائية لأن النظام هو المتورط فيها، وسيلجأ في المقابل للآليات التصالحية، وفي حالة التغيير عبر اتفاق سياسي، فقد يتم اللجوء أيضا لآليات العدالة التصالحية دون الجزائية وتغليب فكرة العفو كما حدث في اتفاق لومي الخاص بسيراليون، أما في حالة التغيير من أسفل عبر ثورة شاملة تطيح برأس النظام وأدواته "الدولة العميقة"، فتبرز مشكلة تحقيق التوازن بين العدالة والسلام.[2]

أن مفهوم العدالة الانتقالية في تداوله الجديد يُقرَن من جهة بجوانب من الاجتهادات التي رسمت بعض ملامحه في الفكر المعاصر، حيثُ يتم استحضار البُعد السياسي بقوة، الأمر الذي يمنح العدلة الانتقالية دلالة خاصة، فإنه يشخص أولاً السمات المجتمعية العامة لطور انتقالي في المجتمعات التي تروم بلوغ عتبة الديمقراطية. كما إنه يشير إلى أن المفهوم تبلور، وما فتئ يتبلور، نتيجة ضغط القوى السياسية الديمقراطية والمنظمات المدنية الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية.[3]

يتعلق موضوع العدالة الانتقالية بالموقف الذي يجب اتخاذه لمواجهة الانتهاكات الجسيمة التي تمارس في بلد معيّن، وفي حقبة تاريخية محددة في ظل حكم الأنظمة

(1)saad obaid alwan alsaeed, ohood hussein ali, factors affecting the process of conflict management in the middle east (a study of religious and sectarian factors), a journal of vytautas magnus university volume 15, number 3 (2022), p1098.

(2) 5- صالح حامد هقيرا، تحديات التحول الديمقراطي في افريقيا: دراسة حالة تشاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص32.

(3) نويل كالهون، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية، ترجمة: ضفاف شربا، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،2014، ص21.

الاستبدادية. وتشمل مختلف الجهد المبذول لتجاوز الصراع والعنف، وبناء المصالحة الوطنية كخطوة ضرورية لولوج عتبة الانتقال الديمقراطي.[1]

تقدم محطات عديدة من تجارب تاريخية انتقالية محدَّدة أنماط تبلور العناصر المكوّنة للمفهوم، إذ نقف على بداية تشكّل ملامحه الأولى، عند انهيار بعض الأنظمة السياسية أو اقتراب انهيارها؛ حيث ظهر، على سبيل المثال، في كلٍّ من جنوب افريقيا (1994) والأرجنتين (1983) وتشيلي (1990) في لحظات أزمة الانتقال الديمقراطي. وترتب على ذلك تحوّل العدالة الانتقالية إلى مجموعة من الخطوات والإجراءات المواكبة لعمليات الانتقال الديمقراطي. كما برز في تجارب تاريخية أخرى، وسط استمرار أنظمة قديمة، حيث يبرز وارث جديد كما يحصل في الأنظمة الملكية، ويختار تصفية تركة الماضي التسلطية ليمهد لانتقال سياسي.[2]

وبالرغم من ذلك كله، تعلو أصوات كثيرة بنقد المقاربة الديمقراطية الليبرالية لقضية العدالة الانتقالية في الوقت الذي يبدو فيه أنها لم تؤذِ الديمقراطيات الناشئة. فالجرائم الماضية والصدوع السياسية الناجمة عنها لم تنهض من رقادها لتقض مضاجع الأنظمة الجديدة التي تنعم بالسلام الاجتماعي[3]. تفضي المقاربة الليبرالية على الأقل مسحة من العدالة والشرعية على الأنظمة الصاعدة. وتوفر سياسة المصارحة فرصة

(1) كمال عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص26.

(2) مصعب شنين، دور المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس20011-2016، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- رقلة، الجزائر، 2016-2017، ص43.

(3)Ali Qasim Muhammed, Ammar Hamid Yassin, The Impact of the Strategies of International Powers in the Middle East on Regional Security after 2011, Published / publié in Res Militaris (Social Science Journal), Volume 12, Issue 2, Summer-Autumn 2022, p3483.

ثمينة لاستخلاص العبر من الماضي، ويبقى في غياهب المجهول ما إذا كانت هذه الديمقراطيات الجديدة ستعي الدرس وتفيد منه على المدى البعيد.[1]

تزامن الإنصاف القانوني في العديد من ديمقراطيات الجيل الأخير مع سياسة المصارحة، وذلك باستخدام الدولة سلطتها لفضح جرائم النظام السابق. وتتخذ هذه السياسة أشكالاً شتى: المساءلة النيابية، أو تشكيل" لجنة تقصي الحقائق" مستقلة،[2] أو فتح المحفوظات لأغراض الاستعمال الخاص والمهني، إن الهدف من ذلك أن تتخذ الحكومة خطوات جادة لمساعدة العامة على معرفة حقيقة جرائم النظام السابق.[3]

إن للنزاعات الممتدة أثراً عميقاً في عملية التحول الى الديمقراطية، فالنزاع الطويل يفرز ثقافة مشجعة على النزاع، ومساعدة على أن يصبح محفوراً في ذاكرة المجتمعات المعنية، وأن ينتقل من جيل إلى جيل ويزيد العداء والبغضاء والكراهية، وهذا ما يدعم النزاع ويعرقل عملية التحول إلى الديمقراطية. ويمكن القول إن علاقات الجماعات الاثنية بعضها ببعض عبر التاريخ تعطي مؤشراً لا مكان التحول الديمقراطي

(1) نويل كالهون، مصدر سبق ذكره، ص30.

(2) وتستهدف لجان الحقيقة والمصالحة غالبًا تحقيق ثلاث غايات أولية:

أ. حماية الحقائق التاريخية من التزييف ومعرفة حقيقة الانتهاكات: لماذا حصلت؟ ما هي حدود مسؤولية الأطراف الفاعلة (رجال السياسة، أجهزة الأمن، الجيش، القضاء، الإعلام...) وكيف حصلت؟ ومن هم الضحايا؟ وما مصيرهم اليوم؟

ب. جبر ضرر الضحايا وعائلاتهم: بالاستماع لمظلمتهم، والاعتراف بمعاناتهم، والاعتذار لهم، وتعويضهم هم وذويهم وإعادة تأهيلهم، كل ذلك تسهيلاً للمصالحة والعفو.

ج. القيام بإصلاحات سياسية ومؤسساتية: لضمان عدم تكرار الانتهاكات وتأسيس الديمقراطية عبر إصلاح دستوري، ومن خلال إصلاح القوانين وإصلاح المنظومة الأمنية والقضائية والإعلامية في الدولة.

لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز النويضي، إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا، الخميس 14 شباط/ فبراير 2013، نقلا عن الرابط
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/20131241019163412.htm

(3) نويل كالهون، مصدر سبق ذكره، ص26.

من عدمه، فكلما كانت هذه العلاقة قائمة على الصراع والاقتتال فعملية التحول إلى الديمقراطية لن تجد البيئة المناسبة للنجاح والإزدهار والعكس صحيح.[1]

ثانياً: مراحل الانتقال الى الديمقراطية

إن الانتقال الى الديمقراطية يمر عبر أربع مراحل أو طرق [2] :

المرحلة الأولى: هي مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.

المرحلة الثانية: بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد بين الصناعيين مثلاً وملاك الأراضي، أو الطبقة المتوسطة والفئة الحاكمة. وقد يؤدي هذا الصراع إلى انتصار كاسح لشريحة معينة مما يغلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن اجتماعي جديد.

المرحلة الثالثة: إذا انتهى الصراع إلى توازن اجتماعي حيث إن ميزان القوى ظل غير محسوم لمصلحة فئة ضد الأخرى، يرتدي القرار السياسي في هذه اللحظة التاريخية أهمية قصوى. أي تبدأ أطراف الصراع في ظل ميزان القوى غير المحسوم إلى عقد الصفقات، والتوصل إلى حلول وسطى، وتتبنى قواعد اللعبة الديمقراطية التي تضمن لكل طرف حصة ما في النظام السياسي. وعادة ما يكون هذا القرار قائماً على حسابات عقلانية للخسائر والأرباح.

في **المرحلة الرابعة**، يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ إن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس

(1) سهام فوزي، التحوّل الديمقراطي في المجتمعات الإثنيّة: دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص29.

(2) يوسف الشويري، " الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي "، في مجموعة باحثين، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 56.

نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحلٍ مفضّل، غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجياً إلى ممارسة يومية وتصبح عرفاً اجتماعياً. وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يتيح حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فإن الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع.

وبكلمات أخرى فإن العمليات السياسية التاريخية المتميزة بصراعٍ اجتماعي مفتوح حول مسائل أساسية تقود في بعض الأحيان إلى تبني الديمقراطية كأداة لإدارة الصراع الاجتماعي سلمياً والإشراف على تطوره المنتظم. وهكذا تكون الديمقراطية نتاج صراع الإرادات الاجتماعية المتمثلة في نخبٍ سياسية ذات وعي حاد بمصالحها البعيدة المدى[1].

ثالثاً: تحديات التحول الديمقراطي

تواجه عملية التحول الديمقراطي عدد من التحديات التي تتطلب معالجة من الدول السائرة باتجاه التحول الديمقراطي، وأدناه أهم تلك التحديات التي واجهتها الدول مجتمعة أو بعض منها، وهي:[2]

1- **التحديات الاجتماعية:** لعل من أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول نحو الديمقراطية بصفة عامة، هو أنه من العسير جداً تغيير الأنماط الاقتصادية الاجتماعية المترسخة. ويتطلب المضي على درب التغير نضالاً مستمراً[3].

([1])خيري عبد الرازق جاسم، حكم القانون وتنمية الديمقراطية في البلدان المتنوعة : دراسة حالة العراق، مجلة دراسات دولية، تصدر عن: مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، 2018، ص20.

(2) تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5-6 حزيران/ يونيو 2011، ص9.

(3) احمد عدنان عزيز، بتول حسين علوان، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (46)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، 2019، ص433.

2- **تحديات سياسية:** تمثلت التحديات السياسية في تدعيم الديمقراطية، وانعدام اليقين أثناء فترة التحول وما يصاحبه من قلق شعبي وفوضى وأزمات، وانسداد قنوات التحول في ظل تعادل القوة بين النظام الدكتاتوري والقوى المطالبة بالديمقراطية. وبناء حكومة تتمتع بقدر كاف من الثقة والدعم الشعبي، وضمان عدم تأثر نتائج الانتخابات بنفوذ الجريمة المنظمة وغسيل الأموال، والتوصل إلى اجماع شعبي للعيش في ظل نظام ديمقراطي شاملاً القوى المناهضة للديمقراطية، والتوصل إلى مجموعة من الخطوات التي تتضمن تحقيق التقدم على المسار الديمقراطي وتبتعد عن الدخول في عمليات أو مواقف صراعية، وضرورة التوصل إلى إجماع قومي راسخ، وتحديد خريطة طريق تتمتع بالقبول الواسع خلال فترة عدم الاستقرار، وتحويل حالة عدم اليقين السائد إلى يقين، وأخيراً تفكيك المنظومة الرئاسية والحزبية والأمنية.

3- **التحديات الاقتصادية:** أما بالنسبة للتحديات الاقتصادية فقد تمثلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي، وضرورة أن يلعب الاقتصاد دوره في دعم عملية التحول السياسي، وشيوع البطالة وارتفاع معدل التضخم والفقر، وافلاس الدولة، والحد من اللامساواة، وانخفاض مستوى الاستثمار والتعليم والبنية الأساسية. وتحقيق نمو اقتصادي مصحوب بالعدالة الاجتماعية والإنصاف.

الخاتمة

يُظهر البحث أهمية علاقة العدالة الانتقالية ببناء السلام والتحول الديمقراطي في المجتمعات التي مرت بفترات من النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان. تتسم العدالة الانتقالية بكونها إطاراً شاملاً يجمع بين تحقيق العدالة وتحقيق السلام، وهو جوهري لضمان أن عمليات التحول السياسي لا تقتصر على تغييرات سطحية فقط بل تعزز أيضاً العدالة والمصالحة. وفي ظل السياق العالمي المعقد، يتعين على المجتمع الدولي أن يلعب دورًا فاعلاً في دعم وتعزيز عمليات العدالة الانتقالية وبناء السلام. وعلى أساس ذلك تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات وهي:

1- أن العدالة الانتقالية تمثل وسيلة حيوية لتحقيق المصالحة في مجتمعات ما بعد النزاع، إذ تسهم في معالجة جذور الصراع وتقديم العدالة للضحايا، مما يعزز التسامح والتعايش السلمي.

2- أن عمليات العدالة الانتقالية تلعب دورًا حيويًا في بناء السلام والتحول الديمقراطي، حيث تساهم في إقامة أسس ديمقراطية قوية تعتمد على مفاهيم الحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

3- أهمية تعاون المجتمع الدولي في دعم عمليات العدالة الانتقالية، حيث يمكن للدعم المالي والتقني أن يعزز قدرة الدول على تحقيق التحول السياسي بشكل فعّال، مما يعزز الاستقرار الإقليمي والدولي.

قائمة المصادر

1- احمد عدنان عزيز، بتول حسين علوان، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (46)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، 2019.

2- إريك ستوفر واخرون، العدالة المؤجلة: المساءلة وإعادة البناء الاجتماعي في العراق، ص 4. نقلاً عن http://www.icrc.org/ara/assets/files/other/irc_90_1_stover.pdf

3- اسعد طارش عبد الرضا، هند مالك حسن، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والاليات، مجلة العلوم السياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (59)، 2020.

4- إسماعيل كرازدي ونصيرة صالحي، إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد (5)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر، آذار/ مارس 2015.

5- باسم علي خريسان، بناء السلام: دراسة في آليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2018.

6- بدر حسن شافعي، العدالة الانتقالية في أفريقيا: التجارب والدروس، (دراسات سياسية)، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2 كانون الثاني/ يناير 2020.

7- بدر حسن شافعي، العدالة الانتقالية في أفريقيا: التجارب والدروس، (دراسات سياسية)، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2 كانون الثاني/ يناير 2020.

8- تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5-6 حزيران/ يونيو 2011.

9- تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2012، الجمعية العامة، الأمم المتحدة الوثيقة المرقمة A\67\765، 28 February.

10- جون بول ليداخ، بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة، ترجمة: غسان مكارم، جمعية الأمل العراقية، العراق، 2021.

11- خديجة بوريب، دور المصالحة كآلية إستراتيجية للعدالة الانتقالية في تفعيل عملية بناء السلام، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد (7)، العدد (2)، الجزائر، كانون الأول/ ديسمبر 2022.

12- خيري عبد الرازق جاسم، حكم القانون وتنمية الديمقراطية في البلدان المتنوعة : دراسة حالة العراق، مجلة دراسات دولية، تصدر عن: مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، 2018.

13- ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، (سلسلة عالم المعرفة)، العدد (387)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نيسان/ أبريل 2012، ص434.

14- زياد سمير الدباغ، متطلبات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، مجلة: تكريت للعلوم السياسية، العدد (19)، كلية العلوم السياسية- جامعة تكريت، تموز/ يوليو 2020.

15- سامية بن يحيى، المضامين المؤسسة للعدالة الانتقالية في افريقيا بين المفهوم والممارسة، في مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية: دراسة في تجارب لجان الحقيقة - مكتسبات وتحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا، 2018.

16- سعد الدين إبراهيم الشويشين، منظومة الفساد والتحول الديمقراطي في افريقيا: أي مستقبل؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد (1)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، حزيران/ يونيو،2018.

17- السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، الديمقراطية، الأمم المتحدة، نقلا عن الرابط:https://www.un.org/ar/global-issues/democracy

18- سهام فوزي، التحوّل الديمقراطي في المجتمعات الإثنيّة: دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019.

19- شارون ويهارتا وكريستن سودر، بعثات السلام المتعدّدة الأطراف في عام 2006، في مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي2007، فريق الترجمة عمر الايوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

20- صالح حامد هقيرا، تحديات التحول الديمقراطي في افريقيا: دراسة حالة تشاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014.

21- صديق صديق حامد وأمجد علي حسين وعدنان يوسف حسين، لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة ومهامها في الدول الخارجة من النزاعات العنيفة.

22- عبد العزيز النويضي، إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا، الخميس 14 شباط/ فبراير 2013، نقلا عن الرابط http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/20131241019163412.htm

23- عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، (سلسلة اطروحات جامعية 10)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2013.

24- فاتن محمد رزاق، مقومات التسامح العالمي وتأثيرها على السلام، مجلة العلوم السياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (52)، 2016.

25- فهيل جبار جلبي، الإجراءات الأمنية والإنسانية لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، مجلة: دراسات دولية، العدد (84)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، كانون الثاني/ يناير 2021.

26- كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

27- لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، نقلا عن الرابط: https://www.un.org/peacebuilding/ar/commission

28- ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام؟، (سلسلة بناء السلام3)، ترجمة: هايدي جمال ووجدي وهبه، اصدار: جمعية الأمل العراقية، دار الثقافة – مصر، 2011.

29- ليسا شيرك، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام: نحو نهج تشاركيّ للأمن الإنساني، ترجمة: حسن ناظم وآخرون، جمعية الأمل العراقية، العراق،2019.

30- ماهي العدالة الانتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2021. نقلا عن الرابط: https://syrian.host/2021/10/18/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%8%A9-%D8%A7%D

31- محمد المرواني، لجنة بناء السلم: مسارات التطور والمقاربات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 13 حزيران/ يونيو 2018.

32- مصعب شنين، دور المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس 20011-2016، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- رقلة، الجزائر، 2016-2017.

33- مناقشة وبيانات رئاسية بشأن بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع، مرجع ممارسات مجلس الأمن 2008-2009، مجلس الأمن، 20 آيار/ مايو 2008و تموز/ يوليو 2009.

34- نويل كالهون، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية، ترجمة: ضفاف شربا، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،2014.

35- يوسف الشويري، " الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي "، في مجموعة باحثين، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

36- يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013.

المصادر الاجنبية:

1- Fernando Cavalcante, UN Peacebuilding Commission Factsheet, Global Governance Institute, Brussel, Belgium.

2- Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65.

3- Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1.

4- saad obaid alwan alsaeed, ohood hussein ali, factors affecting the process of conflict management in the middle east (a study of religious and sectarian factors), a journal of vytautas magnus university volume 15, number 3 (2022), p1098.

5- Ali Qasim Muhammed, Ammar Hamid Yassin, The Impact of the Strategies of International Powers in the Middle East on Regional Security after 2011, Published / publié in Res Militaris (Social Science Journal), Volume 12, Issue 2, Summer-Autumn 2022.